



Geostrategic implications of population vacuum in southern Libya and its relation to political unrest in neighboring countries

Fawzia Al-Mabrouk

Faculty of Arts/ University of Zawia

Zawia - Libya

EMAIL: Fa.abdalla@zu.edu.ly

Received:19/ 05/2024 Accepted:30/ 05/2024 Available online:30/06/2024 DOI:

ABSTRACT

The study addressed the geostrategic effects of the population vacuum in southern Libya and its geopolitical dimensions, indicating that the southern region constitutes only 7.46% of the total population in Libya, and this small percentage indicates the disruption of the geographical distribution of the population of the Libyan state, most of whom are concentrated in the northern regions .

It also discussed the region's economic resources, as it is a land rich in resources, including oil and gas, which has given it strategic importance that has made it the target of the ambitions of many external parties. Despite the richness of the southern lands, it is inhabited by only a small number of people, which makes them areas of geopolitical danger that threaten the security and safety of the state. Especially with the security vacuum that the region is currently witnessing .

The study also discussed the population vacuum in southern Libya and its impact on the strength of the state It has been explained that the urban void, along with the large number of countries neighboring the southern Libyan regions ,and the length of the land borders with Sudan, Niger, Chad, and Algeria, are among the most important factors of geopolitical weakness, as the region is vulnerable to repeated conflicts from armed groups from neighboring countries, which exploited the factors of social and historical rapprochement between tribal members, as well as It suffers from smuggling activity and irregular migration .

The study also showed that the strategic effects of the population vacuum in southern Libya are affected by the level of general political stability of the state. Armed groups exploit the absence of the state's influence in terms of security and economics, and seize the opportunity of political turmoil on their lands and neighboring countries, so that these groups can develop their economic capabilities and revive their financial resources to level up To create new political entities on the borders of the Libyan state.

The study concluded by presenting recommendations to alleviate the severity of the dimensions of the problem, explaining that highlighting border security and interest in development in the southern regions in all fields of life, in addition to investing the region's resources in a manner commensurate with its development, are among the most important factors that reduce the effects of the population vacuum in southern Libya, and will transform From areas of expulsion to areas of attraction, and thus the regions of the south become areas of strategic importance

in building the political power of the state and strengthening the unity of its political entity .

Keywords :political geography, population vacuum, natural resources, African neighbourhood, political stability.

الآثار الجيوستراتيجية للفراغ السكاني في الجنوب الليبي وعلاقتها بالاضطراب السياسي في دول الجوار

فوزية المبروك
كلية الآداب/ جامعة الزاوية
الزاوية - ليبيا

EMAIL: Fa.abdalla@zu.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2024/06/30م

تاريخ القبول: 2024/05/30م

تاريخ الاستلام: 2024/05/19م

ملخص البحث:

تناولت الدراسة الآثار الجيوستراتيجية للفراغ السكاني في الجنوب الليبي وأبعاده الجيوبوليتيكية، مبيّنة أن المنطقة الجنوبية تشكل 7.46% فقط من إجمالي السكان في ليبيا، وهذه النسبة القليلة تشير إلى تخلل التوزيع الجغرافي لسكان الدولة الليبية المتمركز أغلبهم في مناطق الشمال.

كما تناولت موارد المنطقة الاقتصادية، حيث أنها أرض غنية بالموارد ومن بينها النفط والغاز مما أكسبها أهمية استراتيجية جعلتها محط أطماع الكثير من الأطراف الخارجية، وبالرغم من ثراء أراضي الجنوب فإنه لا يقطنها سوى عدد قليل من السكان مما يجعلها مناطق خطر جيوبوليتيكي يهدد أمن وسلامة الدولة، خصوصاً مع الفراغ الأمني الذي تشهده المنطقة في الوقت الراهن.

كما ناقشت الدراسة الفراغ السكاني في الجنوب الليبي وأثره في قوة الدولة، وقد أوضحت أن الفراغ العمراني مع كثرة دول الجوار لمناطق الجنوب الليبي وطول الحدود البرية مع السودان والنيجر وتشاد والجزائر تعد من أهم عوامل الضعف الجيوسياسي، حيث أن المنطقة عرضة للصراعات المتكررة من المجموعات المسلحة من دول الجوار والتي استغلت عوامل التقارب الاجتماعي والتاريخي بين أفراد القبائل، كما تعاني من نشاط التهريب والهجرة غير النظامية.

كما أوضحت الدراسة أن التأثيرات الاستراتيجية للفراغ السكاني في الجنوب الليبي تتأثر بمستوى الاستقرار السياسي العام للدولة، فالمجموعات المسلحة تستغل غياب أثر الدولة من الناحية الأمنية والاقتصادية، وتنتهز فرصة الاضطراب السياسي على أراضيها ودول جوارها، حتى تتمكن هذه المجموعات من تنمية قدراتها الاقتصادية وإنعاش مواردها المالية إلى مستوى يصل لخلق كيانات سياسية جديدة على حدود الدولة الليبية.

وخلصت الدراسة بطرح توصيات للتخفيف من حدة أبعاد المشكلة، موضحة أن إبراز الأمن الحدودي والاهتمام بالتنمية في مناطق الجنوب في جميع ميادين الحياة إلى جانب

استثمار موارد المنطقة بشكل يتناسب مع تتميتها يعد من أهم العوامل التي تقلل من الآثار المترتبة على الفراغ السكاني في الجنوب الليبي، وستحول من مناطق طرد إلى مناطق جذب، وبالتالي تصبح مناطق الجنوب من المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية في بناء القوة السياسية للدولة وتعزيز وحدة كيانها السياسي.

الكلمات المفتاحية: الجغرافيا السياسية، الفراغ السكاني، الموارد الطبيعية، الجوار الأفريقي، الاستقرار السياسي.

مقدمة:

تهتم الجغرافيا السياسية بدراسة السكان وخصائصهم المختلفة باعتبارهم أحد مقومات بناء الدولة، كما تهتم بالمساحة التي تشغلها ومدى التناسب بينها وبين عدد سكانها وما تحويه هذه الأراضي من موارد لارتباطها بخطط التنمية المكانية مما يجعلها عوامل مؤثرة في ضعف وقوة الدولة السياسية باعتبار أن المساحة وحدها لا تؤهلها أن تكون دولة قوية وذات نفوذ سياسي بارز في المجال الدولي.

يتوزع السكان في ليبيا بطريقة غير متوازنة، مما جعلهم يشكلون عامل ضعف في مقومات بناء الدولة، ومؤثراً في حجم قوتها السياسية بل يشكلون عامل خطر عليها، وبالأخص في الوقت الراهن لما تشهده البلاد من وضع متغير سياسياً وجغرافياً، مما يعزز أهمية دراسة التوزيع السكاني المتخلخل في ليبيا وبالأخص في الجنوب الليبي.

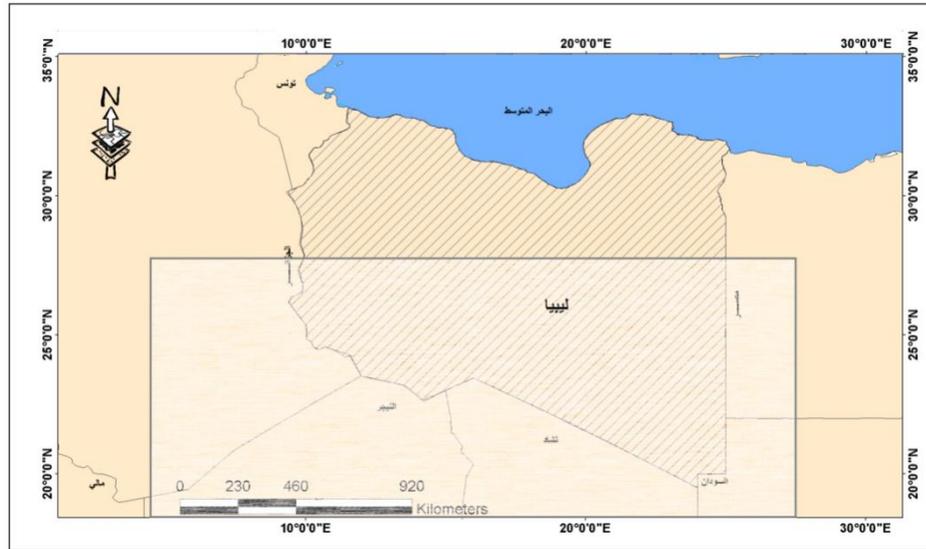
ويهدف البحث إلى دراسة الآثار الجيوستراتيجية للفراغ السكاني في الجنوب الليبي وعلاقتها بالاضطراب السياسي في دول الجوار، وتأثيراته على ليبيا وقوتها السياسية في ضوء هشاشة الاستقرار السياسي الواضح، وتكمن مشكلة الدراسة الأساسية في التساؤلات الآتية:

- 1- ما هي الملامح الجغرافية لتوزيع السكان في الجنوب الليبي؟.
 - 2- هل هناك موارد اقتصادية لها أهمية إستراتيجية في الجنوب الليبي تتناسب وحجم سكان المنطقة؟.
 - 3- ما هي العلاقة بين آثار الفراغ السكاني في الجنوب الليبي واضطراب دول الجوار بالمنطقة؟.
 - 4- ما هي الآثار الجيوستراتيجية للفراغ السكاني في الجنوب الليبي، وما مدى ارتباطها بمستوى الاستقرار السياسي العام للدولة الليبية.
- ومن أجل معالجة المشكلة نبدأ بجملة من الفرضيات لإدراك ماهية التساؤلات المثارة سلفاً، وهي على النحو الآتي:

- 1- يأخذ توزيع السكان في الجنوب الليبي أنماط معينة جعلته من أبرز الخصائص المكانية التي تؤثر في قوة الدولة الليبية.

- 2- يزخر الجنوب الليبي بموارد اقتصادية متعددة ذات أهمية إستراتيجية مع ضآلة حجم سكانه مما يدل على عدم التوازن بين هذه الموارد وحجم السكان .
 - 3- يشكل الفراغ السكاني أثاراً سلبية ارتبطت بعدم استقرار مناطق الجوار الأفريقي أثرت في جميع الميادين الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية.
 - 4- هناك عدة أثار جيوسراتيجية للفراغ السكاني في الجنوب الليبي تؤثر وتتأثر بشكل مباشر وغير مباشر بمستوى الاستقرار السياسي العام للدولة.
- وقد اعتمد البحث على المنهج التحليلي، حيث تم من خلاله تحليل البيانات والخرائط التي تم الحصول عليها لغرض إيجاد العلاقة بين الفراغ السكاني وأبعاده على قوة الدولة، وربط التباين بين عدد السكان وموارد المنطقة، وفي ظل عدم وجود البيانات الحديثة فقد كانت إحصاءات التعدادات السكانية من أهم مصادر البيانات السكانية في الدراسة إلى جانب البحوث العلمية والرسائل أو الأطاريح العلمية.
- وتشمل الدراسة المناطق الجنوبية من ليبيا المتمثلة في الكفرة ومرزق وغات وسبها ووادي الحياة ووادي الشاطئ، وبعض أجزاء المناطق المجاورة لها من دول القارة الأفريقية مثل تشاد والنيجر والسودان وفق ما يوضحه الشكل (1).

شكل (1) منطقة الدراسة



المصدر: إعداد الباحث اعتماداً:

- أطلس العالم، المؤسسة العلمية للوسائل التعليمية، سوريا، دار الشروق العربي للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ط7، 2007، ص31.

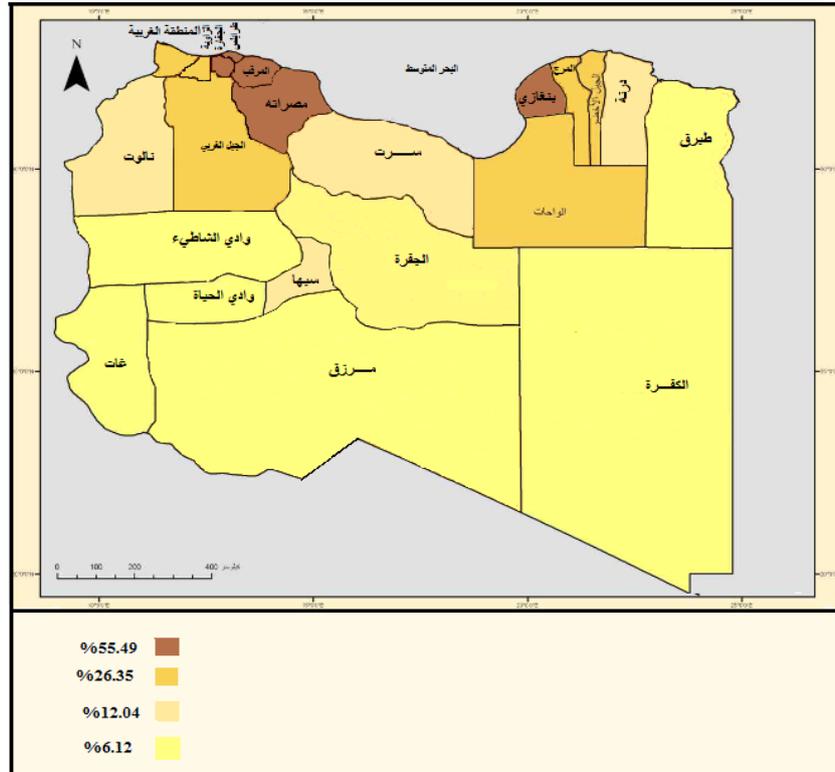
أولاً: ملامح التوزيع الجغرافي لسكان في الجنوب الليبي.

يبلغ عدد سكان ليبيا وفق الإحصاءات التقديرية لعام 2020 حوالي 6,931,061 نسمة،⁽¹⁾ وتبلغ مساحتها حوالي 1.665.000 كم²،⁽²⁾ ويتسم توزيع هذا العدد بالتركز في

مناطق والتبعثر في مناطق أخرى، وقد كان للعوامل الطبيعية الأثر الأكبر في رسم الصورة العامة للتوزيع السكاني، فملائمة الظروف الطبيعية في الشمال كاعتدال المناخ والقرب من البحر المتوسط والترية جعلها مركزاً للتوطن البشري وخاصة في مدينتي طرابلس وبنغازي، وتنعكس الظروف الطبيعية تماماً في مناطق الجنوب، حيث قسوة المناخ، والطبيعة الصحراوية للأرض، مما جعل منها مناطق قليلة السكان.

يتبين من الشكل (2) إن جل مناطق الجنوب باستثناء سبها وبعض مناطق الوسط تشكل 6.12% من إجمالي سكان الدولة الليبية ممثلة تلك المناطق في الكفرة وغات ومرزق ووادي الحياة ووادي الشاطئ والجفرة، بينما تشكل بعض مناطق الشمال كما هو الحال في طرابلس وبنغازي والمرقب ومصراته والجفارة حوالي 55.49% من إجمالي السكان، يضاف إلى ذلك مناطق الجبل الأخضر والمرج والواحات والجبل الغربي والزاوية والمنطقة الغربية التي تشكل 26.35% من إجمالي سكان الدولة، ويتضح من الشكل (2) إن تلك النسب تضيء مظهر التخلخل والتشتت في توزيع السكان على الأراضي الليبية، مما ينعكس سلباً على قوتها السياسية.

شكل (2) التوزيع النسبي لسكان ليبيا ومنطقة الدراسة وفق تقديرات عام 2020

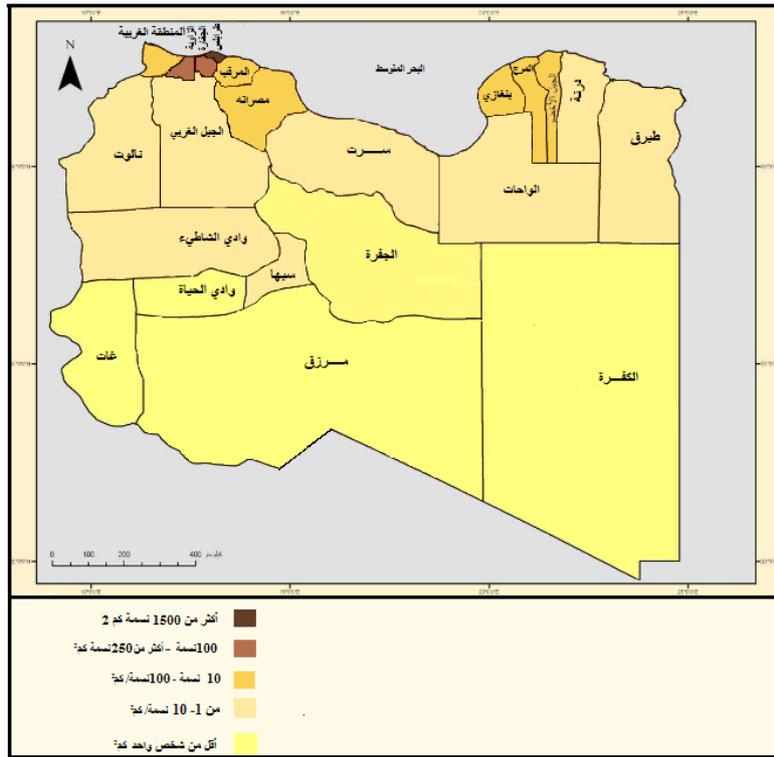


المصدر: إعداد الباحث استناداً على:

- 1- مصلحة الإحصاء والتعداد www.bsc.ly.
- 2- حدود التقسيم الإداري استناداً على: أطلس النتائج النهائية للتعداد الزراعي لسنة 2007، الهيئة العامة للمعلومات، ص 17.

تتخلل الكثافة السكانية للبلاد، ومن الشكل (3) تظهر الكثافة العالية في المناطق الساحلية، حيث تصل إلى أكثر من 1500 نسمة كم²، كما هو الحال في منطقة طرابلس التي تبلغ الكثافة السكانية فيها 1548 نسمة للكيلومتر المربع، وتتراوح بين 100 - 250 نسمة كم² كما هو الحال في مناطق الجفارة التي تصل الكثافة فيها 205.87 نسمة/كم²، والزاوية 127.60 نسمة / كم²، وتندرج الكثافة في الانخفاض بالاتجاه ناحية الجنوب حتى تصل إلى أقل من شخص واحد للكيلومتر مربع، وتمثلها مناطق الجفرة 0.43 نسمة/كم²، وغات 0.40 نسمة/كم²، و مرزق 0.26 نسمة/كم²، و الكفرة 0.12 نسمة/كم².

شكل (3) الكثافة السكانية في ليبيا وفقاً لتقديرات عام 2020



المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى

- 1- مصلحة الإحصاء والتعداد www.bsc.ly.
- 2- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، الكتاب الإحصائي، طرابلس، 2008، ص 61.
- 3- حدود التقسيم الإداري استناداً على : أطلس النتائج النهائية للتعداد الزراعي لسنة 2007، الهيئة العامة للمعلومات، ص 17.

ومن الجدول (1) يتبين أن أراضي المنطقة الجنوبية لا تحظى بسوى 7.46% من سكان الدولة أي ما يعادل 517755 نسمة من إجمالي السكان، تشكل سبها وحدها حوالي 2.2% من إجمالي السكان، وتنخفض النسبة لتصل 1.3% في كل من وادي الشاطئ ومرزق وادي الحياة، كما تقل عن 1% من إجمالي السكان كما هو الحال في الكفرة 0.80%، وغات 0.40%.

إن اكتظاظ السكان في مناطق الشمال الشرقي والشمال الغربي لملائمة الظروف المناخية هناك، وقلتهم في مناطق الجنوب حيث الحرارة العالية والجفاف طوال العام أوجد ملامح مميزة من التجمعات السكانية والبنى الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية السائدة في قلب الصحراء، هذا التباين في التوزيع يخالف المبدأ العام للجغرافية السياسية حول أفضلية انتظام انتشار السكان في جميع أرجاء الدولة لدوره في زيادة درجة التماسك بين أفرادها.

جدول (1) توزيع السكان النسبي في منطقة الجنوب الليبي وفق تعداد سنة 2020

سكان الجنوب	عدد سكان المنطقة	النسبة من سكان الدولة %
الكفرة	55495	0.80
سبها	153454	2.21
وادي الشاطئ	95294	1.37
مرزق	94088	1.36
وادي الحياة	91749	1.32
غات	27675	0.40
المجموع	517755	7.46

المصدر: إعداد الباحث استناداً على: مصلحة الإحصاء والتعداد، www.bsc.ly.

وإجمالاً للقول فإن توزيع السكان غير المنتظم في ليبيا يجعل من مناطق الجنوب مناطق خطر يهدد أمن وسلامة الدولة ليس مصدره سكانها الأصليين وإنما أطراف أخرى خارجية تنتهز فرصة الفراغ السكاني والفراغ الأمني الذي تشهده البلاد في الوقت الراهن، كما تنتهز المساحات الشاسعة التي تفصل مناطق التركيز عن مناطق التخلل من أجل تحقيق أهداف استراتيجية، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن السكان من العوامل الجغرافية ذات التأثير القوي في بناء وتحديد مدى قوة الدولة وضعفها.

ثالثاً: القدرات النفطية والثروات المعدنية في المنطقة:

تتميز أراضي الجنوب الليبي بغناها بالموارد الطبيعية وخاصة موارد الطاقة كالنفط والغاز كما يوضحه الشكل (4) والتي تساهم بنسبة لا بأس بها في الدخل القومي للبلاد، بالإضافة إلى الطاقة الشمسية وموارد الثروة المعدنية مما جعل منها منطقة تتصارع الدول العظمى للسيطرة على مواردها، تلك الدول التي استغلت مظاهر الفراغ السكاني وهشاشة الوضع الأمني في تلك المنطقة ومناطق دول جوارها الجغرافي التي ينعدم فيها الأمن وتنتشر فيها المجموعات المسلحة.

يضم الجنوب الليبي أكبر حقول النفط في ليبيا وهو حقل الشرارة الذي ينتج ما يزيد عن 300 ألف برميل يومياً، وحقل الفيل الذي يقدر إنتاجه بأكثر من 100 ألف برميل يومياً، ويشكل الحقلان معاً ما يقارب من 40% من إجمالي إنتاج النفط لسنة 2019،⁽³⁾ ووفقاً لما ورد عن المقابلة التي أجرتها مجموعة الأزمات فإن معظم القوى العاملة تعمل بموجب وريديات تأتي وتذهب على رحلات جوية قادمة من شمال البلاد، لذا تشكو المجتمعات المحلية التي تعيش بالقرب من هذه الحقول من عدم وجود تفاعل يذكر مع السكان المحليين، وانعدام التنمية في المناطق القريبة من الحقول،⁽⁴⁾ كذلك حقل الوفاء الواقع بالقرب من الحدود الجزائرية الذي ينتج وفقاً لبيانات 2022م حوالي 400 مليون قدم مكعب يومياً من الغاز الطبيعي، كما ينتج حوالي 17 ألف برميل يومياً من النفط والمكثفات.⁽⁵⁾

إنتاج حقول النفط في الجنوب لا يتم تكريره وتصنيعه في مناطق الإنتاج، وإنما ينقل إلى مناطق الشمال، فحقلي الشرارة والفيل يرتبطان بشبكة أنابيب لنقل إنتاجهما إلى مصفاة الزاوية ومنها إلى تصديره، أما حقل الوفاء فهو مربوط بخط أنابيب لنقل إنتاجه إلى مجمع مليته، حيث ينقل الغاز المسال بعد تصنيعه بواسطة خط أنابيب بحري إلى إيطاليا. ويتضح من الجدول (2) وجود كميات كبيرة من رواسب الذهب التي ترتبط بالتكوينات الجيولوجية السائدة هناك وبكميات غير مقدرة حتى الآن وبخاصة في نطاقات جبال تيبستي التي تمتد بين ليبيا وتشاد، وكذلك جبال العوينات في اركنو بين ليبيا ومصر، مما جعل هذه المناطق جاذبة للمنقبين عن الذهب في دول الحزام الصحراوي كتشاد والنيجر والجزائر، والتي تبحث عنه بوسائل بسيطة.

كما تشير بيانات الجدول (2) إلى اكتشاف رواسب اليورانيوم كما هو الحال في العوينات الغربية، وتشير التقارير على هذه المنطقة إلى غنى المثلث مع النيجر والجزائر برواسب اليورانيوم، بالإضافة إلى الخامات المعدنية الأخرى مثل رمال السليكا في أدري والزلاف، وأحجار الزينة في العوينات وخامات الحديد والنحاس والرصاص في اركنو، كما توجد شواهد للنحاس والرصاص بجبل قطة وجبل إيقى وغيرها الكثير من المعادن.

شكل (4) موارد الطاقة في ليبيا ومنطقة الدراسة

إن الفراغ السكاني في نطاق الجنوب يشير إلى عدم التوازن بين الإمكانيات الطبيعية التي تحظى بها المنطقة وحجم السكان المتضائل فيها، حيث تتوفر في المنطقة حقول النفط والغاز ذات الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية إلى جانب الثروات المعدنية غير المستغلة من قبل الدولة، وهو يرتبط بالصورة العامة لملامح التوزيع الجغرافي للسكان في ليبيا الذي يظهر تمركزاً للسكان في مناطق بعيدة عن مراكز إنتاج الطاقة بشكل الخاص والثروات الطبيعية بشكل عام.

ثانياً: أثر الأوضاع السياسية في دول الجوار الأفريقي على استقرار مناطق الجنوب الليبي:

إن الصراع في مناطق الجوار الأفريقي له جذور تاريخية ترتبط بحقبة الاستعمار الفرنسي والبريطاني التي مرت بها القارة الأفريقية، والذي عمل على تقسيم الجماعات الاثنية والعرقية على أكثر من دولتين، مثل قبائل الهوسا بين تشاد والسودان والنيجر، وقبائل التوارق بين ليبيا وتشاد والجزائر والنيجر ومالي وموريتانيا، وقبائل التبو بين تشاد وليبيا والنيجر، وبعد استقلال هذه الدول بقيت الحدود التي وضعها الاستعمار كما هي، كما ترك الاستعمار أثراً للتمييز العنصري بين الأجناس في تلك القارة، الأمر الذي شجع الصراع الاثني والعربي بين القبائل والذي لا يزال يؤجج دول القارة.

إن الأوضاع السياسية والأمنية التي تعيشها دول الجوار الأفريقي أثرت على استقرار مناطق الجنوب الليبي، وتعد تشاد الدولة الأكبر تأثيراً في ذلك، حيث تشهد نزاعات سياسية بعضها تحت مسمى حركة الديمقراطية والعدالة، وبعضها الآخر بسبب انقسامات مجتمعاتها المحلية بسبب ضعف أداء الحكومة التشادية، كما هو الحال في مجتمعات التيدا (التبو) القاطنة في شمال تشاد، وكذلك في جنوب ليبيا وشمال شرق النيجر، تلك المجتمعات التي لم تعد تثق بالحكومة التشادية، وتلوح برغبتها في تطوير المشاريع التنموية وبسط سيطرتها على منافذ المنطقة وإدارة الموارد الطبيعية بنفسها وبخاصة استغلال الذهب الذي اكتشف مؤخراً وتسبب في تدفق هائل للمنقبين المتجولين في الصحراء إلى المنطقة، كما تلوح جماعة التيدا في الأفق برغبتها في الاعتراف بها كأقليات في الدول الثلاث (شمال تشاد وجنوب ليبيا والنيجر)، وعلى أثر ذلك أصبحت المنطقة ذات أهمية استراتيجية للدولة التشادية مما دفعها من تعزيز وجودها العسكري في مناطق الشمال، وهي ذات الدوافع التي دفعت بفرنسا وحلفائها إلى بسط قواتها في تلك المناطق، حيث استقرت القوات الفرنسية في شمال شرق النيجر بالقرب من مناطق الحدود مع ليبيا وتشاد.

إن الأوضاع السياسية في مناطق جوار الجنوب الليبي أثرت على الاستقرار الإقليمي في المنطقة، وهو ما أثر بدوره على استقرار الدولة الليبية بشكل عام والجنوب بشكل خاص، وخاصة بعد عام 2011م في أعقاب ثورات ما يسمى بالربيع العربي، حيث

برز أكبر خطر على الحدود الليبية التشادية، وأطلق العنان للفوضى في تلك المنطقة التي يقطنها جماعات عابرة للحدود الليبية التشادية، كما هو الحال في الصراعات الدائرة بين التبو والطوارق والتي طالت القبائل التي تعيش على الأراضي الليبية، كما أصبحت المنطقة مصدر جذب للمقاتلين القادمين من شمال تشاد ودارفور، ومسرحاً للنزاعات الدائرة بين مجموعات مسلحة تتحدر أصول بعضها لجماعات التيدا والتبو، والتي قد تتحالف مع بعضها أثناء نزاعات عرقية ضد عدو مشترك، وقد استغلت هذه المجموعات عزلة المنطقة بسبب طبيعتها الجغرافية، وتشارك هذه الجماعات مجموعات أخرى في أعمال التهريب وقطع الطرق، وتغذي المجموعات القاطنة بالسلاح في شمال تشاد.

إن الفراغ السكاني للمنطقة مع دول الجوار الأفريقي المضطربة من عوامل الضعف الجيو سياسي للمنطقة بشكل خاص وأمن الدولة الليبية بشكل عام، فطول الحدود البرية يشكل خطراً يهدد الدولة خصوصاً مع غياب مظاهر الأمن في الوقت الراهن، وقد نمت على أثر هذه العوامل مشاكل تهريب الوقود والهجرة غير النظامية كما يوضح الشكل (5)، والتي تؤثر بدورها في قوة الدولة السياسية لما لها من آثار سلبية على الجانب الاقتصادي للدولة وكذلك السياسي والاجتماعي.

ويعد تهريب الوقود إلى مدن الجنوب ومن ثم إلى جواره هي من المشاكل البارزة، وخصوصاً أن المحروقات تحظى بدعم كبير، حيث يباع البنزين بسعر 150 درهماً للتر الواحد محلياً، مما يستغله البعض في التجارة غير المشروعة للمحروقات والاستفادة من دعمها، ويذكر البعض أن التجارة غير المشروعة في الوقود قد زادت بشكل كبير منذ عام 2011.

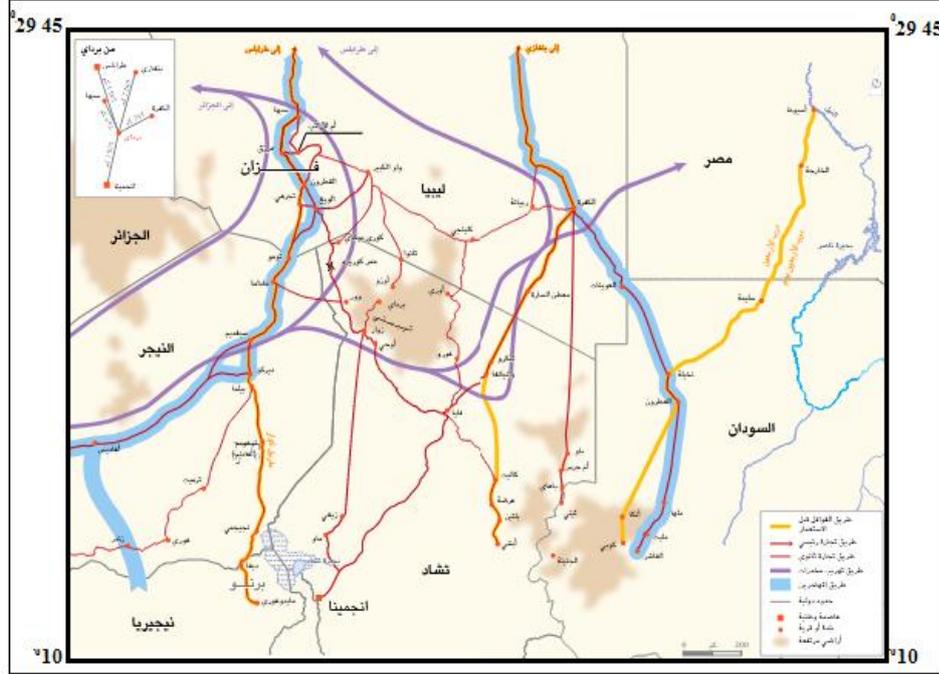
وحسب تصريحات مدير المؤسسة الوطنية للنفط في مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات في أبريل 2017 أن المؤسسة تستورد ما قيمته نحو 3 مليار دولار من الوقود المكرر سنوياً، وتقوم بدعمه للاستهلاك المحلي غير أن معظمه يهرب إلى خارج البلاد في مناطق الشمال وكذلك الجنوب، حيث يقدر أن خمس المبيعات غير المشروعة تتم في الجنوب.⁽⁶⁾

أن منطقة الشمال الأفريقي ومن بينها ليبيا شأنها شأن الكثير من أقاليم العالم النامي تواجه ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أقاليم أخرى أكثر تطوراً، وتزداد هذه الهجرة كثافة وحجماً وتأثيراً كلما كان الفارق الاقتصادي والاجتماعي كبير بين إقليمين متجاورين في العالم مثل منطقة أفريقيا وبلدان أوروبا المتوسطية،⁽⁷⁾ وقد أصبحت ليبيا تمثل نقطة عبور مهمة للمهاجرين من قارة أفريقيا الذين تركوا بلدانهم لدوافع اقتصادية أبرزها عدم توفر سبل العيش فيها.

تتحدر أغلب أصول المهاجرين المسجلين في ليبيا لسنة 2016 عبر استثمارات مصفوفة تتبع النزوح إلى دول النيجر ومصر والسودان ونيجيريا وتشاد،⁽⁸⁾ إلى جانب

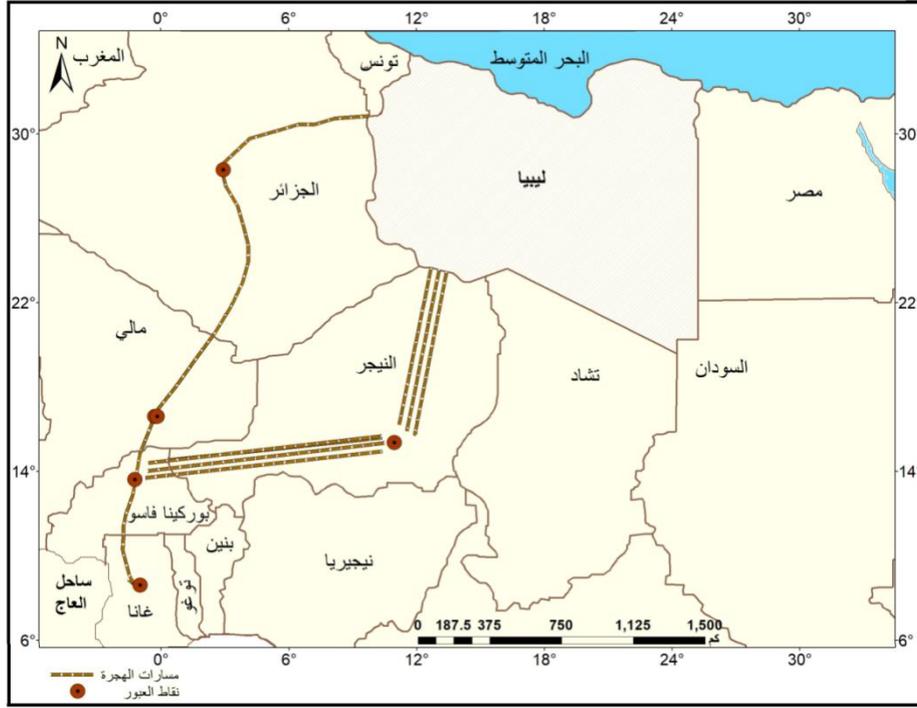
جنسيات أفريقية مثل السنغال ومالي وغينيا بيساو، كما أن أكثر المسارات التي يسلكها المهاجرون بما في ذلك القادمين من أفريقيا الغربية والوسطى تكون نقطة الدخول النهائية إلى ليبيا هي النيجر إحدى دول الجوار في الجنوب الليبي، بينما يسلك المهاجرون الآخرون ممرات أخرى كما يوضح الشكل (6).

شكل (5) طرق التجارة والتهريب الممتدة من مناطق الجوار الأفريقي إلى ليبيا



المصدر: جيروم توبيانا ، كلاوديو غراميزي، مشكلة التبو ما بين وجود وغياب الدولة في مثلث تشاد - السودان - ليبيا، إصدار مشترك بين مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان التابع لمسح الأسلحة الصغيرة وتقييم الأمن في شمال إفريقيا بالتعاون مع أبحاث تسليح النزاعات، ترجمة، محمد صالح عياد، 2017، ص124.

شكل (6) مسارات المهاجرين القادمين من غرب أفريقيا وأفريقيا الوسطى إلى ليبيا



المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى:

1- المنظمة الدولية للهجرة، ليبيا 2016، خصائص الهجرة وتوجهاتها، مصفوفة تتبع النزوح لليبيا، (طرابلس، ليبيا)، (تونس، تونس)، ص30.

رابعاً: التأثيرات الإستراتيجية وعلاقتها بمستوى الاستقرار السياسي العام للدولة الليبية.

يشكل الفراغ السكاني بمناطق الجنوب الليبي أثراً جيوسراتيجية حساسة للغاية يتعلق بعضها بالسيادة الوطنية، وبخاصة أن غناه بالموارد الطبيعية يزيد من تلك المخاوف التي تغذيها مخططات الدول الغربية حيال تقسيم الدول العربية وإضعاف قوتها، والسيطرة على ثرواتها، تلك الدول التي تستغل بعض المجموعات الأجنبية لتأجيج الأوضاع في المنطقة الجغرافية الجنوبية من ليبيا التي يقطنها عدد من القبائل الليبية ذات الحجم الضئيل من حيث عدد السكان، ولها امتدادات داخل أراضي الدول المجاورة.

تستغل المجموعات الأجنبية التنوع القبلي وسوء الأوضاع الاقتصادية التي يعيشها سكان الجنوب، واستيائهم من التقصير في تحسين التنمية الاقتصادية، وتوفير فرص العمل، وهو ما تجده تلك المجموعات سبيلاً لخلق المشاعر المعادية لدى السكان المحليين تجاه الدولة الليبية، حتى يمهّد الطريق لها تدريجياً تجاه السيطرة على الجنوب الأقل سكاناً والأهم

استراتيجياً والأكثر صعوبة بالنسبة للدولة الأم في السيطرة عليه وبسط الأمن لطبيعته الجغرافية، وتحقيق أهدافها المتمثلة في خلق كيانات سياسية جديدة على حدود الدولة الليبية. شهدت مناطق الجنوب صدامات متكررة من تشكيلات مسلحة بعضها من دول الجوار، ويعد النزاع المسلح الذي شنته المعارضة التشادية في عام 2013 من أبرز الهجمات التي كبدت ليبيا خسائر بشرية وخسائر اقتصادية قدرت بحوالي 60 مليار دولار،⁽⁹⁾ ولا يزال الخطر يدهمها خاصة وأن الدولة التشادية الضعيفة في نظامها السياسي لم تتمكن من احتواء سكان تلك المناطق وتحقيق الاندماج الكامل بين أطراف سكان مجتمعها، وهو ما جعلها غير قادرة على فرض سيطرتها على نطاق تيبستي التابع لأراضيها، بل أن سكان النطاق المحليين يعتبرون السلطة التشادية سلطة خارجية، وهو ما ساعد تلك الجماعات على إنشاء القواعد الخلفية على الحدود بين ليبيا وتشاد.

إن الوضع السياسي الحالي للدولة الليبية يجعل بسط الأمن في مناطق الجنوب في غاية الصعوبة وبخاصة أنها تجابه مشكلة تنامي التحالفات الداخلية وتغلغل القوى الخارجية، الأمر الذي زاد من انتشار التشكيلات المسلحة غير المحلية التابعة لدول جوار الجنوب التي أصبحت تشكل بؤر صراعات جديدة أرهقت أجهزة الدولة لما لهذه الجماعات من مصالح إستراتيجية تحمل مخططاتها الجديدة.

يجب أن تأخذ الدولة على عاتقها الاهتمام بمعالجة الفراغ السكاني في الجنوبي من خلال توظيف الاستثمارات الاقتصادية والعدالة في توزيع التنمية المكانية وتوطين السكان المحليين والاهتمام بمطالب الجنوب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتحويلها إلى مناطق جاذبة للسكان، حيث أن القضايا التي يشهدها الجنوب الليبي ذات أثر إستراتيجي متنامي على المركز السياسي للدولة في أجزائها وخاصة الشمالية، كما يجب إدارة التنوع العرقي بشكل فاعل يخدم مصلحة البلاد ووحدتها، حتى لا يصبح مصدر خطر جيوبوليتيكي على ليبيا، باعتبار أن هذا التنوع والاختلاف العرقي واللغوي سيدفع قوى خارجية لإدارته على مستوى البلاد والدول المجاورة، وبخاصة أن القوى الأجنبية التي خاضت النزاعات في المنطقة أخذت من العلاقة الوثيقة والروابط التاريخية المشتركة التي تربط القبائل التي تمتد داخل أراضي دول الجوار غطاءً لدعم نزاعاتها شجعت على أثرها أفراد هذه القبائل على التحالف مع بعضها كما حدث أثناء نزاعات قبائل التبو والطوارق.

النتائج:

- من خلال دراسة الآثار الجيوستراتيجية للفراغ السكاني في الجنوب الليبي وعلاقتها بالاضطراب السياسي في دول الجوار تم التوصل إلى النتائج الآتية:
- 1- أن أراضي المنطقة الجنوبية لا تحظى سوى 7.46% من سكان الدولة، ويفصل هذه المنطقة القليلة السكان نطاق صحراوي شاسع عن مناطق تركيز السكان في الشمال، مما يخلق نوعاً من الانعزال المكاني له تأثيراته الخاصة فيما يتعلق بالتفاعل الداخلي بين السكان، وقد يؤدي هذا الانعزال إلى التفكك والانفصال في ظل الوضع الأمني السائد والتهميش الواضح لمناطق الجنوب، وانعدام التنمية هناك.
 - 2- التوزيع غير المنتظم للسكان في ليبيا والفراغ السكاني في مناطق الجنوب يجعل منها مناطق خطر يهدد أمن وسلامة الدولة عن طريق أطراف أخرى خارجية تنتهز فرصة الفراغ السكاني والفراغ الأمني والمساحات الشاسعة التي تفصل مناطق التركيز عن مناطق التخلل من أجل تحقيق أهداف استراتيجية.
 - 3- وجود تنوع عرقي ولغوي بين أطراف السكان في البلاد كالأمازيغ والطوارق والتبو، إن لم يتم تحقيق التوافق والانسجام بين هذه الأطراف سيصبح هذا الاختلاف من عوامل الخطر الجيوبوليتيكي على ليبيا، لأنه سيدفع قوى خارجية لإدارته على مستوى البلاد والدول المجاورة، ومن الممكن أن يشكل ارتباط المصالح السياسية والأمنية والاقتصادية قوة مناوئة للدولة وتحاول الانفصال عنها.
 - 4- يزخر الجنوب الليبي بموارد اقتصادية متعددة ذات أهمية استراتيجية وخاصة حقول النفط والغاز، حيث ينتج حقل الشرارة أكبر حقول النفط في ليبيا وحقل الفيل حوالي 40% من إجمالي إنتاج النفط وفقاً لسنة 2019، وبما أن عدد السكان قليل هناك فإن هذا يدل على عدم التوازن بين حجم السكان وإمكانيات المنطقة.
 - 5- إن الفراغ السكاني للمنطقة الجنوبية مع حالة عدم الاستقرار في دول الجوار الأفريقي من عوامل الضعف الجيوستراتيجي للدولة الليبية، حيث يعزز ذلك من نشاط التهريب وخاصة الوقود، إلى جانب تدفق أفواج الهجرة غير النظامية، وخاصة من جانب الحدود مع النيجر، وهذا بدون شك يؤثر في قوة الدولة السياسية لما لها من آثار سلبية على الجانب الاقتصادي للدولة، وكذلك السياسي والاجتماعي.

6- التأثيرات الاستراتيجية للفراغ السكاني تزداد مع هشاشة الاستقرار السياسي العام في الدولة، فالتفاعلات الداخلية بين قبائل الجنوب الليبي إلى ما وراء الحدود أخذت اتجاهاً عكسياً، حيث أن كثير من القوى الأجنبية قد أخذت من هذه العلاقة الوثيقة بين داخل جنوب الدولة وخارجها مع جوارها غطاءً لدعم نزاعاتها شجعت على أثرها أفراد هذه القبائل على التحالف مع بعضها، مما جعل المنطقة عرضة للصراعات التي أرهقت السكان المحليين وأجبرتهم على النزوح من موطنهم.

التوصيات:

- 1- يجب على الدولة الليبية اتخاذ السياسات والتدابير الاستراتيجية الكفيلة بالحد من الآثار المترتبة على الفراغ السكاني في الجنوبي الليبي، والتي من بينها الإشهار الكامل لمقومات الأمن الحدودي الذي يجب أن يكون على وفاق مع مكونات السكان.
- 2- التركيز على التنمية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبشرية للتغلب عن الضعف الحاد الحاصل في التنمية بسبب المركزية، وإعطاءها أهميتها، فكلما أعطيت لمناطق الجنوب حيوية شاملة كلما كانت الحركة السكانية أكثر مما يضيق المجال أمام الشبكات الخارجية للتدخل في شؤون الجنوب والسيطرة عليه.
- 3- يجب إدارة التنوع العرقي واللغوي بين أطراف السكان بما في ذلك مناطق الجنوب بشكل فاعل يخدم مصلحة البلاد ووحدتها ويحقق الانسجام والتوافق بين مجتمعها، حتى لا تستغله أطراف خارجية في تحقيق أهداف استراتيجية تصل إلى تكوين كيانات سياسية جديدة.
- 4- المنطقة الجنوبية تزخر بثروات ذات أهمية استراتيجية مثل النفط والغاز والذهب واليورانيوم، لذا يجب استثمار هذه الموارد بشكل يعكس التنمية في مناطق إنتاجها، فكم من مناطق صحراوية في العالم أصبحت مدن تضاهي مدن العالم تنموياً وتقنياً كما هو الحال في مدن الخليج العربي، وماذا ينقص ليبيا بأن تحذو حذوها في مناطقها الجنوبية، فهو السبيل الوحيد لحل مشكلة الفراغ السكاني واندثار آثار التنوع العرقي واللغوي هناك.

المراجع:

- 1- مصلحة الإحصاء والتعداد .
- 2- الهيئة العامة للمعلومات، الكتاب الإحصائي ، 2008 .
- 3- المؤسسة الوطنية للنفط، إدارة الإنتاج، بيانات غير منشورة.
- 4- علي الحوات، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر الشمال الأفريقي، مجلة جامعة دمشق، المجلد 24، العدد الأول + الثاني، 2008.
- 5- المنظمة الدولية للهجرة، ليبيا 2016، خصائص الهجرة وتوجهاتها، مصفوفة تتبع النزوح ليبيا، (طرابلس، ليبيا)، (تونس، تونس)، 2016، ص15.